مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

سوسيولوجيا التراتبية الثقافية: اللامساواة في الولوج إلى الثقافة

نوال فهمي

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 0253 - 1097

Online ISSN: 3006-2977

المجلد ٥٢ - عدد خاص

٢٠٢٤

Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

Doi: 10.34120/jss.v52isi.3599

قدم في: ديسمبر 2021

أجيز في: إبريل 2022

Sociology of Cultural Hierarchy: On Inequality in Accessing Culture

Naoual Fahmi

Abstract

Objective: This work falls within the framework of the sociology of culture, and it aims to analyze the phenomenon of cultural hierarchy, especially with regard to inequality in accessing culture and cultural practices, by identifying the most important causes responsible for these inequalities and hierarchies. Following the sociological literature, it is noticeable that the purely class approach defended by Bourdieu and Passeron, which traced back the phenomenon mainly to class affiliation and to the social origins of the individual, has recently opened up to new paradigms whose interpretations relate to the variables of domain (environment), gender, and the digital divide. **Methods:** The research adopted a sociological approach that does not limit itself to the manifestations of hierarchy in the cultural field, but rather places the phenomenon within its social, economic and political contexts, and makes comparisons between different cultural experiences, including the experiences of some Arab countries. **Results:** The inequality in the practice of cultural activity amounts to social injustice premised on social status, regional disparities, gender and digital divide. **Conclusion:** The work on the cultural hierarchy not only carries a re-consideration of culture, but it also constitutes a basic entry point for thinking about the management of the field and for dealing with development questions. Any development attempt that doesn't ensure the right to cultural action remains incomplete.

Keywords: Cultural practices, social justice, gender, digital divide, development.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت - جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

سوسيولوجيا التراتبية الثقافية: اللامساواة في الولوج إلى الثقافة

نوال فهمي(*)

ملخص

هدف الدراسة: يندرج هذا العمل ضمن حقل سوسيولوجيا الثقافة، وهو يرمي إلى تحليل ظاهرة التراتبية الثقافية؛ أي اللامساواة في الولوج إلى الثقافة وإلى الممارسات الثقافية، من خلال الوقوف على أهم الأسباب المنتجة لهذه التفاوتات والتراتبيات. والملاحظ هنا من خلال تتبع الأدبيات السوسيولوجية أن المقاربة الطبقية الصرف التي دافع عنها بورديو وباسرون، وربطت الظاهرة أساساً بالانتماء الطبقي وبالأصول الاجتماعية للفرد، انفتحت مؤخراً على براديغمات جديدة تنهل تفسيراتها من متغيرات المجال والنوع والفجوة الرقمية. **المنهجية:** اعتمدت الدراسة مقاربة سوسيولوجية لا تقف عند مظاهر التراتبية في الميدان الثقافي، ولكنها تضع الظاهرة ضمن سياقاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتعقد مقارنات بين تجارب ثقافية مختلفة، بما فيها تجارب بعض البلدان العربية. **النتائج:** اللامساواة في ممارسة الفعل الثقافي هي لامساواة اجتماعية تتأسس على الموقع الاجتماعي، على التفاوتات المجالية والجندرية وعلى مدى الاستفادة من الأدوات الرقمية. **الخلاصة:** الاشتغال على التراتبية الثقافية لا يحمل إعادة الاعتبار للثقافة فقط، لكنه يشكل مدخلاً أساسياً من مداخل التفكير في تدبير المجال وفي التعاطي مع أسئلة التنمية. فكل محاولة تنموية من دون تكريس للحق في الفعل الثقافي تبقى منقوصة.

المصطلحات الأساسية: الممارسات الثقافية، العدالة الاجتماعية، النوع الاجتماعي، الفجوة الرقمية، التنمية.

مقدمة

ربما لم تعرف كلمة تداولاً ولم يعرف مفهوم انتشاراً كالذي عرفته كلمة ثقافة وعرفه مفهوم الثقافة. ويكفي أن نشير إلى أن عالمي الأنثروبولوجيا الأمريكيين ألفريد كروبير Alfred L. Kroeber وكلايد كلوكهون Clyde Kluckhohn كانا قد أحصيا ما يعادل

(*) أستاذة التعليم الثانوي، مادة الفلسفة، باحثة بسلك الدكتوراه، شعبة علم الاجتماع، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب. Email: naoual.fahmi@gmail.com

الاهتمامات البحثية: سوسيولوجيا الثقافة، سوسيولوجيا الشباب، مقاربة النوع، سوسيولوجيا الصحة، التربية على حقوق الإنسان.

164 تعريفاً للثقافة (Kroeber & Kluckohn, 1952). ومن دون الغوص في هذه التعاريف المتعددة، يمكن العودة إلى أقدمها، الذي قدمه الأنثربولوجي الإنجليزي إدوار تايلور Edward B. TYLOR (1871)، ويحيل على كون الثقافة " كلاً مركباً يشتمل على المعارف والمعتقدات والفن والقانون والأخلاق والتقاليد وكل المهارات الأخرى والعادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع" (ص. 1).

إن ما يهمنا في هذا التعريف المجمل هو كون الثقافة نتاجاً اجتماعياً، وهو ما يجعلها موضوعاً للسوسيولوجيا. لقد عرف هذا الأمر سجالاً وسط السوسيولوجيين، بين من ينكر وجود سوسيولوجيا للثقافة ومن يؤيد وجودها واستقلالها عن باقي فروع السوسيولوجيا. يعتقد إنغلز وهيوسون أنه لا يوجد حقل معرفي اسمه "سوسيولوجيا الثقافة"، كحقل سوسيولوجي مستقل؛ لكون الثقافة توجد في كل التيارات والفروع السوسيولوجية. فالماركسية حين تحلل علاقات القوى من منظور طبقي تحلل الثقافة من هذه الزاوية وتسائل إسهامها في فهم علاقات القوى الطبقية. الأمر نفسه بالنسبة إلى سوسيولوجيا الفيبيرية التي تركز أساساً على دوافع سلوكيات الأفراد؛ إذ يسهم المعطى الثقافي في فهم هذه الدوافع (Inglis and Hughson, 2003). كما أن السوسيولوجيين الرواد، من قبيل كونت وماركس وفيبر ودوركايم، لم يتوسعوا في استخدام الثقافة كمفهوم، مما كان سبباً من أسباب بطء انتشاره (عماد، 2006). وقد ذهب عالم الاجتماع الأمريكي جيفري أليكساندر Jeffrey Charles Alexander أبعد من ذلك حين أطلق سنة 1988 جملته الشهيرة "للآن قلما نجد أي تحليل ثقافي" في السوسيولوجيا (أليكساندر، 1988، 1).

إلا أن سوسيولوجيين آخرين عارضوا هذا المنحى الإنكاري، وذهبوا في اتجاه وجود حقل معرفي سوسيولوجي مستقل يشتغل على موضوع الثقافة. فإنغلز وهيوسون اعتبرا أن السوسيولوجيا، منذ بداياتها، اهتمت بالثقافة، كما أن سوسيولوجيي القرن التاسع عشر أسهموا في إرساء تصورات عن الثقافة (Inglis & Hughson, 2003).

ربما يعود الفضل إلى عالم الاجتماع الألماني ألفريد فيبر Alfred Weber، الأخ الأصغر لماكس فيبر، في إنشاء علم الاجتماع الثقافي. هذا الأخير يجد "أصالته" واستقلاله عن باقي فروع السوسيولوجيا في كونه ليس مجرد تأملات فلسفية، كما هو الحال مع جورج زيمل Georg Simmel، أو تحليل لسوسيولوجية المضامين الثقافية. بعد فيبر، سيعمل كل من ماكس شيلر Max Scheler وكارل مانهايم Karl

Mannheim علـى متابعـة المجهـود الفكـري لترسـيخ سوسـيولوجيا الثقافة كحقل مسـتقل (Lichtblau, 2011/2012). ففـي سـنة 1932، كتـب كارل مانهايـم أن مـا يميز سوسـيولوجيا الثقافـة عـن غيرهـا من فروع السوسـيولوجيا هو كونها لا تضيف حقلاً محدداً للمسلسـل الاجتماعـي، ولكنهـا تقـوم بملاحظة كل الميادين الثقافية في علاقتها بالحياة الاجتماعية (Mannheim, 1932).

علـى هـذا المنـوال، يُعرف عبد الغني عماد سوسـيولوجيا الثقافة بكونها "تحليلاً لطبيعة العلاقات والترابطات الموجودة بين أنماط الإنتاج الفكري وسماته العامة من جهة، ومعطيات البنية الاجتماعية بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والبيئية" (عماد، 2006، 87).

انطلاقاً من هذا الترابط، أليس الفعل الثقافي فعلاً اجتماعياً يتحدد وفق علاقات القـوى داخـل المجتمـع؟ بمعنـى آخر، ألا تحمـل التراتبية الاجتماعية تراتبيـة أخرى تتعلق بالممارسة الثقافية؟

يحيـل مفهـوم التراتبيـة الثقافيـة علـى كل أشـكال اللامسـاواة فـي ممارسـة الأنشـطة الثقافيـة وفـي الولـوج إلـى البنيات والمرافق والتجهيزات الثقافيـة. وهو ما يمكن أن نصطلح عليهـا بالعجـز فـي دمقرطـة الممارسـات الثقافية وجعل فرصها متاحة أمـام الجميع. ويعتبر كل مـن أوبريـان وأوكلـي أن براديغـم اللامسـاواة يمكن أن يشـكل مدخلاً مهماً في الدراسـات السوسـيولوجية للمجتمعـات المعاصـرة. وإذا كانـت هنـاك ميادين قد عرفـت زخماً في هذا البـاب، كمـا هـو الشـأن بالنسـبة لدراسـة اللامسـاواة فـي الدخول أو مـا بين الجنسـين، فإن دراسـات اللامسـاواة الثقافيـة ظلـت أقل جذبـاً للاهتمـام (Oakley & O’Brien, 2015, 3).

إن الهـدف مـن الدراسـة لا يتعلـق بالوقـوف عنـد العلاقـة بيـن مختلـف الثقافـات داخـل المنظومـة المجتمعية نفسـها، مـن خلال إعادة تناول التمييز الشـهير بين الثقافات السائدة والثقافات الخاضعة. ولكن هدفنا الأساسي يتمثل في تحديد وتحليل المتغيرات الكامنـة وراء تراصـف التعاطـي مـع الشـأن الثقافـي داخـل البنيـة الاجتماعيـة نفسـها، بل حتـى داخل الطبقة نفسـها.

لهذا الغرض، اعتمدت مقاربة تاريخية تحليلية في دراسـة الأدبيات السوسـيولوجية التي لامست موضوع التراتبية الثقافية. ولم يكن الهاجس من وراء هذا الاختيار المنهجي سـرد هـذه الأدبيـات، بقـدر مـا كان الوقوف عند ملامـح تقاطعها وتكامل زوايـا رؤيتها في الربـط بيـن متغيـرات الفضـاء الاجتماعـي ومظاهـر التراتـب الثقافي. في الاتجاه نفسـه، جـاء اعتمادنـا للمقاربـة المقارنة للتدليل على مدى صدقيـة الطروحات النظرية.

إن الاشتغال السوسيولوجي على ظاهرة التراتبية الثقافية ليس مجرد مقاربة مفاهيمية. فالموضوع يكتسي قيمة عملية إضافية؛ إذ إن الفعل الثقافي عامل مهم من عوامل الاندماج الاجتماعي والتحديث المجتمعي من جهة. ومن جهة أخرى، صارت الثقافة محركاً من محركات التنمية بما أصبحت توفره من مردودية اقتصادية حتى بدأ الحديث عن اقتصاديات الثقافة. في هذا الخضم، وانطلاقاً من هذه الرؤية المتكاملة، في بعديها المفاهيمي والعملي، فإن النبش في التراتبية الثقافية هو اليوم مدخل من مداخل إعادة الاعتبار للفعل الثقافي ولدور المثقف في البناء الاجتماعي وفي التحدي التنموي.

لمدة طويلة، هيمن التحليل الاجتماعي الطبقي على تفسير ظاهرة التراتبية الثقافية (المحور الأول). إلا أن عدداً من التحولات ستدفع في اتجاه اعتماد براديغمات تفسيرية جديدة (المحور الثاني).

1 - التراتبية الثقافية كتراتبية اجتماعية

انطلاقاً من التعريف الذي أوردناه، وركز على مسألة اللامساواة في الولوج إلى مصادر الثقافة، تصبح التراتبية الثقافية شكلاً من أشكال التراتبية الاجتماعية. هي في الآن نفسه نتاج لهذه الأخيرة وإعادة إنتاج لها. فحظوظ الولوج إلى الثقافة تتحدد بحسب المواقع الاجتماعية (Coulangeon, 2021). وبالمقابل، كلما تعززت هذه الحظوظ تتعززت فرص إعادة إنتاج التراتبات الاجتماعية السائدة.

1-1 - الثقافة ترسم الفضاء الاجتماعي

عندما يتعلق الأمر بالحديث عن التراتبية الثقافية كمظهر من مظاهر التراتبية الاجتماعية فإن أعمال السوسيولوجي الفرنسي بيير بورديو Pierre Bourdieu تعد أعمالاً تأسيسية في هذا المجال. في كتابه "التمييز"، يذهب بورديو (1979) إلى كون الممارسات الثقافية نتاجات اجتماعية، تحمل طابعاً تراتبياً. فمصطلح الثقافة ينبغي تناوله في شقه الأنثروبولوجي الذي لا يتوقف عند مسألة الأعمال والإبداعات الثقافية فقط، لكنه يركز –بالأساس– على جعل الثقافة تحيل على طرائق الفعل والشعور والتفكير لدى جماعة إنسانية ما. الممارسة الثقافية في حد ذاتها حاملة لفكرة التراتبية الاجتماعية؛ إذ نلاحظ اختلاف أذواق طبقة اجتماعية عن أذواق طبقة اجتماعية أخرى. وهكذا من السهل أن نضع الاختيارات المتعلقة بالموسيقى الكلاسيكية والنحت والفنون التشكيلية في مقابل اختيارات أخرى تفضل موسيقى الراب أو الجاز والسينما. حتى على المستوى الرياضي، تصب التراتبية الاجتماعية في جعل الفرد يميل إلى التنس أو

الجولف أو رياضة ركوب الخيل أو جعله يميل في المقابل إلى الملاكمة أو كرة القدم. هي ليست اختيارات بريئة، بقدر ما هي نتاج اجتماعي؛ أي تعبير عن انتماء اجتماعي (Saliba et al., 1967, 44).

يذهب بورديو (1979) أبعد من ذلك حين يعتبر أن الممارسات الثقافية غالباً ما لا تكون موجهة إلى "الاستهلاك" الشخصي بقدر ما تكون موجهة في شكل رسائل وإشارات إلى الآخر، تحمل في طياتها الرغبة في التعبير عن التميز، عن انتماء طبقي، عن هوية. على هذا الأساس، تصبح هذه الممارسات حاملة لإستراتيجيات الإدماج والإقصاء داخل المجتمع؛ تعبيراً عن الانتماء إلى طبقة اجتماعية مختلفة. فكما هو الحال بالنسبة إلى الأحياء السكنية الغنية التي تقابلها الغيتوهات الفقيرة، تقابل الممارسات الثقافية "الراقية" الممارسات الثقافية "الشعبية". بناء على هذا التقابل؛ ستحدد كل طبقة اجتماعية إستراتيجيتها ومواقفها مقابل القيم والرموز والثقافة السائدة. فإذا كانت الطبقة المهيمنة ثقافياً تنتهج سبلاً محافظة، فإن الطبقة المهيمن عليها غالباً ما تقف على خط التغيير الثقافي، وغالباً ما ينظر إلى فعلها الثقافي كشكل من أشكال التمرد على التقاليد الثقافية لمجتمعها.

في نظر بورديو (1979)، تمثل الثقافة، إلى جانب العامل الاقتصادي، أهم أشكال الرأسمال التي تسمح برسم معالم الفضاء الاجتماعي وتقسيماته. فبناء على هذين العاملين، يمكن تقسيم المجتمع عمودياً وأفقياً. التقسيم العمودي هو ذلك الذي يضع متملكي الرأسمالين معاً، الثقافي والاقتصادي، من أسر غنية ورجال أعمال ومثقفين، في مقابل المتموقعين خارج هذين الرأسمالين، كما هو الحال بالنسبة إلى العمال والفلاحين الأجراء. أما التقسيم الأفقي؛ فيهم الفئة الأولى وحدها ويتأسس على أولوية هذا الرأسمال أو ذاك عند هذه الفئة أو تلك. فلدى الفاعلين الاقتصاديين، تكون الأولوية للرأسمال الاقتصادي، بينما لدى الفئة المثقفة تكون الأولوية للرأسمال الثقافي.

إن تملك هذه الرساميل يفتح الباب أمام شكل آخر من التفوق الاجتماعي من خلال تعزيز فرص مالكيها في الاستفادة من النظام التعليمي. فتنتج عن التراتبية الثقافية تراتبية تربوية.

2-1 - من تراتبية الثقافة إلى تراتبية التربية

مكنت أبحاث كل من بورديو وباسرون، في مؤلفهما "الورثة" (Bourdieu & Passeron, 1964)، ومن خلال اشتغال ميداني إمبريقي وبناء على معطيات إحصائية، من ضبط

تأثير التراتبية الثقافية على الأداء الدراسي للطلاب. تتمثل الإشكالية الأساسية للكتاب في دراسة العلاقة بين اللامساواة في الولوج إلى الثقافة واللامساواة داخل النظام التعليمي. وتنطلق فرضية العمل البحثي من كون النجاح الدراسي يرتبط -إلى حد بعيد- بالمستوى الثقافي العام للأسرة. وفي الاتجاه نفسه، يوضح كليرك (1964) Clerc أنه مع توافر الآباء على مستوى تعليمي متساو، فإن عامل اختلاف الدخل المادي لا يؤثر في الأداء الدراسي للطلاب. في المقابل، وحتى مع تساوي الدخل المالي للآباء، فإن اختلاف المستويات التعليمية لهؤلاء يؤثر في إمكانات النجاح الدراسي لأبنائهم. ولا ينتهي هذا النوع من التحاليل إلى ربط التفوق الدراسي بالامتيازات المادية بل بالامتيازات الثقافية (Bourdieu, 1966, 328).

تجد هذه الامتيازات الثقافية تفسيرها في التقارب الملاحظ بين الرأسمال الثقافي الذي يحصل عليه الطالب المنتمي للفئات الميسورة داخل محيطه الأسري والاجتماعي والأعمال الثقافية التي تؤثث المقررات الدراسية. وهكذا؛ فهؤلاء الطلاب غالباً ما لا يعانون من إجادة اللغات الأجنبية؛ على اعتبار أنها متداولة داخل محيطهم. يقول بورديو وبارسون: "التوزيع اللامتكافئ للرأسمال اللساني ذي المردودية النسبية، بين مختلف الطبقات الاجتماعية، يشكل أحد التوسطات الخفية التي تتأسس خلالها العلاقة بين الأصل الاجتماعي والنجاح المدرسي" (Bourdieu & Passeron, 1970, 144). من هنا، باتت سوسيولوجيا التربية مرتبطة بسوسيولوجيا الثقافة.

انطلاقاً من هذا التحليل، سيقدم بورديو وباسرون مفهوم "الإرث الثقافي" وسيجعلان منه عاملاً مسؤولاً عن إعادة إنتاج التراتبية الاجتماعية (Bourdieu & Passeron, 1970)، على عكس إميل دوركايم الذي كان يعتقد أن الثقافة موحدة اجتماعياً. ويقصد السوسيولوجيان بالإرث الثقافي ذلك الرأسمال الخفي المكون من مجموع المعارف والمهارات الحياتية وطرائق التصرف والأذواق التي يرثها الأفراد عن محيطهم الاجتماعي. وإلى اليوم، مازال مفهوم الرأسمال الثقافي من المفاهيم الأساسية في حقل سوسيولوجيا التربية التي تسهم في فهم وتفسير دور النظام التعليمي في إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية.

في ختام هذا التقديم، من الواضح أننا أمام مقاربة طبقية للثقافة. وهي مقاربة استثمرت بعد بورديو في تفسير العديد من مظاهر التفاوت واللاعدالة في الولوج إلى الثقافة. في كتابه حول "سوسيولوجيا الممارسات الثقافية"، يسجل فيليب كولانجون

Coulangeon (2006) ذلك التناقض بين ارتفاع نفقات القطاع الثقافي عالمياً، وعلى الخصوص في الدول الغربية، وسوء توزيعها اجتماعياً. يتساءل الباحث: هل أسهم هذا الارتفاع في ولوج أكبر عدد من أفراد المجتمعات إلى الخدمات والممارسات الثقافية؟ من خلال فقرات الكتاب، يؤكد كولانجون أن تعاظم النفقات الثقافية لم يكن ذا أثر على دمقرطة الولوج إلى الثقافة وعلى الحد من مظاهر اللامساواة واللاعدالة في هذا المجال. من جهته يقر دوبوا (2012) Dubois بوجود سلم للممارسات الثقافية يتوافق مع سلم المواقع الاجتماعية، والدليل على ذلك أننا كلما نزلنا في السلم الاجتماعي اختفت العديد من الممارسات الثقافية أو انخفضت نسبة تعاطيها والإقبال عليها. أما عند عدد من السوسيولوجيين الأمريكيين؛ فيرتبط الرأسمال الثقافي، على الخصوص، بالقواعد والقيم التربوية التي تنتقل داخل الطبقات الاجتماعية من جيل إلى جيل (Lareau & Weininger, 2003, 587).

في المقابل، لم تسلم مقاربة التراتبية في ارتباط الثقافي منها بالاجتماعي من الانتقاد. ومن أهم الانتقادات في هذا الباب يبرز الطابع الحتمي للمقاربة من خلال ربطها المباشر بين الانتماء الطبقي من جهة والرأسمال الثقافي والأداء الدراسي من جهة أخرى. والحقيقة أن النظام التعليمي قد يشكل نوعاً من "المصعد الاجتماعي" الذي يمكن العديدين من الانتقال بين الطبقات الاجتماعية والاشتراك في ممارسات ثقافية كانوا مقصيين منها سابقاً؛ وهو ما يجعل النظام التعليمي فضاء لتقاسم الثقافات أكثر منه مؤسسات لفرض ثقافة معينة. أما بترسون وستيمكوس؛ فيعتقدان أن التمفصل الكلاسيكي بين الثقافة النخبوية والثقافة الشعبية قد ترك المجال أمام تمفصل جديد يحيل على التقابل بين الطبقات الاجتماعية العليا ذات الاختيارات الثقافية المتنوعة والمتعددة، والطبقات الاجتماعية السفلى ذات الاختيارات الثقافية الأحادية (Peterson & Simkus, 1992).

وقد ذهبت انتقادات أخرى في اتجاه نفي الرابط بين الأصل الاجتماعي والاختيارات الثقافية. فمثلاً زولبرغ (1992) Zolberg ترى أن العامل الحاسم في هذه الاختيارات هو المستوى التعليمي وليس الرأسمال الاجتماعي للآباء. أما إريكسون Erickson (1996)؛ فتعتبر أن الانتماء الاجتماعي ما هو إلا عامل من بين عوامل أخرى مؤثرة في الممارسة الثقافية للأفراد. وهي تعتقد أن التعليم ووسائل التواصل الاجتماعي أكثر تأثيراً في هذه الممارسة من الأصول الأسرية.

وبغض النظر عن هذه المواقف، التي تبدو في جوهرها مراجعات أكثر مما هي نقض لفكر بورديو، يبقى من الواضح أنها في مجملها لم تلغ علاقة الممارسات الثقافية بالبنية العامة للفضاء الاجتماعي. وربما تكون هذه المراجعات قد أسهمت في "تخليص" مقاربة بورديو من سياقها التاريخي الخاص وفي إنتاج رؤى جديدة، أكثر موضوعية ربما، لتفسير اللامساواة في الولوج إلى الثقافة. لقد أخذت القراءات الجديدة بعين الاعتبار معطيات جديدة تؤشر على تراجعين اثنين: تراجع العلاقة بين الثقافة النخبوية والطبقات الاجتماعية العليا، وتراجع التمفصلات الرمزية بين المجموعات الاجتماعية (Coulangeon, 2004). إن إعادة النظر في طروحات بورديو سمحت من ناحية أخرى بإثراء حقل سوسيولوجيا الثقافة بطروحات جديدة. وإذا كانت هذه الأخيرة قد تناولت بالكثير من النسبية والحذر علاقة الأصول الاجتماعية بالاختيارات والممارسات الثقافية، فإنها أثارت الانتباه إلى براديغمات (Paradigms) جديدة لتفسير اللامساواة في ممارسة الثقافة والولوج إليها.

2 - براديغمات جديدة وراء التراتبية الثقافية

لم تختف التراتبية الثقافية كتعبير عن اللامساواة في ممارسة الثقافة مع النقد الذي واجهته أطروحة بورديو وباسرون، ولا حتى مع انحسار المد اليساري عقب انهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا في نهاية القرن الماضي، ولكنها استمرت داخل الفضاء الاجتماعي من خلال تمظهرات يختفي أو يتماهى فيها الطابع الطبقي للممارسة الثقافية. سترتبط هذه التمظهرات الجديدة أساساً بعدد من براديغمات التحليل الاجتماعي التي حفل بها حقل العلوم الاجتماعية في العقود الأخيرة. تحيل هذه التمظهرات على فوارق وتمظهرات قد نجد تأثيراتها الثقافية حتى داخل المجموعة الاجتماعية نفسها. كان لاستخدام هذه البراديغمات الفضل في الكشف عن مستويات جديدة من التفاوت في الولوج إلى الاستهلاك الثقافي. يتعلق الأمر أساساً بتلك التفاوتات الناتجة من المجال، ومن النوع ومن الرقمنة.

2-1 - المجال كحاضن للتراتبية الثقافية

في تقرير رسمي صادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي، وقف هذا الأخير عند التفاوتات المجالية في الولوج إلى الثقافة (Sénat, 2019). وقد أعدّ التقرير في أعقاب النقاش الذي عرفته فرنسا حول ما اصطلح عليه "بالمناطق الثقافية البيضاء"؛ أي المناطق الخالية أو شبه الخالية من المرافق الثقافية. تعترف الوثيقة صراحة بهيمنة

جهة باريس والمدن الكبرى على التجهيزات الثقافية (Sénat: 27). في حين أن باقي المقاطعات الترابية ليست لها الحظوة نفسها ما دام البعض منها يشهد وجود مرفق ثقافي واحد فقط لكل عشرة آلاف نسمة. وقد سبق لوزارة الثقافة الفرنسية أن أحصت سنة 2015 ستة وثمانين من هذه المجالات الترابية المغبونة ثقافياً (Sénat: 27).

والحقيقة أن حالة التفاوت المجالي في المجال الثقافي هي ظاهرة عامة، وربما تزداد حدتها في دول العالم الثالث. ففي تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمغرب سنة 2013، سجل هذا الأخير تفاوتاً في التجهيزات الثقافية بين المدن الكبرى وغيرها من المدن المتوسطة والصغرى من جهة، وبين العالم الحضري والعالم القروي من جهة أخرى (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013، ص. 37). يمثل المغرب نموذجاً للاستثمار الثقافي العمومي لدول العالم الثالث؛ حيث يلاحظ توجه هذا الاستثمار إلى المدن الكبرى، وإلى العاصمة على وجه الخصوص. ويمكن أن نسوق في هذا الباب مثال قاعات العروض المسرحية بالمغرب. فبحسب المعطيات المتضمنة في ميزانية وزارة الثقافة لسنة 2019، فالمغرب يتوفر على 133 قاعة مصنفة لهذا الغرض، تتمركز 33% منها بمدينة الدار البيضاء.

تسمح هذه المعطيات بدفع التحليل في جعل المجال مسؤولاً عن إفراز نوعين من التفاوتات في الولوج إلى الحق في الثقافة:

- التفاوت الأول يهم التمييز بين المجال الحضري والمجال القروي؛ إذ غالباً ما تتركز المرافق الثقافية في المدن وتقل أو تكاد تنعدم في القرى.

- التمييز الثاني يهم المجال الحضري من خلال حظوة المراكز الحضرية الكبرى، ويكفي في هذا الباب مراجعة لائحة ما يعرف بعاصمة الثقافة العربية أو عاصمة الثقافة الإسلامية لكي يلاحظ الباحث هيمنة المدن الكبرى بالأساس، باعتبارها الواجهة التي تسمح بتلميع وجه بلدانها.

بناء على كل ذلك، يبقى الفعل الثقافي فعلاً حضرياً بامتياز؛ وهو الأمر الذي يجعل من الاشتغال على إعادة التوازن للتوزيع المجالي للتجهيزات الثقافية مدخلاً من المداخل الأساسية لتحقيق العدالة المجالية. لقد طفا على السطح في الآونة الأخيرة مفهوم حقوقي جديد ينادي "بالحق في المدينة" لكل قاطنيها. هذا المفهوم أطلقه المفكر الفرنسي هنري لفيبر (1967) Henri Lefebvre . هذا المفهوم تبناه الميثاق العالمي للحق في المدينة الصادر سنة 2005، وعرفه بكونه " الحق في الاستخدام المتكافئ للمدن

فـي إطـار مبـادئ الاسـتدامة والديمقراطيـة والمسـاواة والعدالـة الاجتماعيـة. وهـو حـق جماعـي لسـكان المـدن، وتحديـداً الفئـات المعرضـة للمخاطـر، مـع تأكيد شـرعية قيامهم بالعمـل والتنظيـم بنـاء علـى طريقـة حياتهـم وعاداتهم، ومـع تحقيق أقصى درجـة من الحق فـي اتخـاذ قراراتهـم بحريـة وفـي الحصول على مسـتوى معيشـة لائـق". إن اسـتخدام هذا المفهـوم يسـمح بتوسـيعه ليشـمل "الحـق فـي المجـال"، مـع مـا يقتضيه ذلك مـن توفر هذا الأخيـر علـى مـا يتيـح للسـاكنة الاسـتفادة مـن المرافـق والتجهيـزات الثقافيـة علـى قـدم المسـاواة. وهنـا تشـكل مقاربـة النـوع مدخـلاً أساسـياً لتنزيل أكثـر إنصافاً لهـذه الرؤية.

2-2 - التراتبية الثقافية من بوابة مقاربة النوع

ربما يعود الفضل إلى الباحثة السوسـيولوجية الإنجليزية آن أوكلي Ann OAKLEY فـي إدخـال مفهـوم النوع الاجتماعي أو الجندر (Gender) إلى حقل السوسـيولوجيا، وذلك مـن خـلال كتابهـا " الجنـس والنـوع والمجتمـع" الصـادر سـنة 1972. تتأسـس أطروحـة الباحثـة علـى التمييـز بين مفهومي الجنس والنـوع. فالمفهوم الأخير يحيل على التمايزات البيولوجيـة بيـن الذكـور والنسـاء انطلاقاً من اختـلاف أعضائهما الجنسـية. في المقابل، يمثـل مفهـوم النـوع معطـى ثقافيـاً يحيـل علـى مكانـة الرجال والنسـاء فـي المجتمع وعلى التمثـلات التـي يحملهـا هـذا الأخير عنهمـا والأدوار المختلفة التي يسـندها إليهما. تأخذ هذه التمثلات شـكل علاقة تراتبية بين النسـاء والرجال، وتتمثل في صور نمطية متعددة مـن اللامسـاواة بيـن الجنسـين في المواقـع الاجتماعية ومراكز النفوذ وفي الاسـتفادة من الفـرص والمـوارد والحقوق (Oakley, 2016).

يشـكل الولـوج إلـى الثقافـة مجالاً من مجالات ترسـيخ علاقة اللاتـوازن بين الرجال والنسـاء داخـل المجتمعـات، مـن منظـور مقاربـة النـوع؛ وهـو مـا يجعـل معيـار الممارسـة الثقافيـة أحـد معاييـر التنظيـم المجتمعـي وتراتبيتـه. يتعلـق الأمـر هنـا باسـتخدام متغير النـوع فـي تفسـير علاقـة الرجـل والمـرأة بالثقافـة مـن حيـث المضاميـن المختـارة ومـن حيث نسـبة التردد على الأنشـطة الثقافية. في هذا الصدد، عرف علم الاجتماع الثقافي خـلال العقـد الأخيـر ظهـور العديـد مـن الدراسـات الكميـة والكيفيـة حول الموضـوع؛ أي مقاربـة الثقافـة مـن زاويـة النـوع. يمكن أن نشـير هنا إلـى أعمال سـيلفي أكتوبر (2010).

في تقرير صادر سـنة 2018، وقف المجلس الأعلى الفرنسـي للمسـاواة بين الرجال والنسـاء عنـد الطابـع الذكـوري المهيمـن علـى الفعـل الثقافي بفرنسـا من خـلال المقارنة بيـن وضعيـة الفنانيـن الذكـور مـن جهـة والإناث مـن جهة أخـرى. فبالنظر إلـى المعطيات

المرتبطة بالفنون الحضورية؛ كالمسرح والموسيقى، يتضح البون الشاسع بين الجنسين، وهو ما توضحه الأرقام التالية (Haut Conseil à l'égalité entre les femmes et les hommes, [HCE], 2018, 34):

- 23% هي نسبة التمويل الذي استفادت منه الأنشطة الفنية الحضورية التي تديرها نساء من مجموع الأنشطة المماثلة التي دعمتها الإدارات العمومية خلال سنة 2014.
- 11% من العروض المسرحية والموسيقية المبرمجة والمدعمة مالياً كتبتها نساء.
- نسبة الأعمال النسائية الحاصلة على جوائز تتحصر ما بين 4% و12% من مجموع الأعمال المتوجة من 1980 إلى 2016.

في مجال الفنون التشكيلية، وبالاعتماد على الأرقام المتعلقة بعدد المعارض المنظمة في مركز جورج بومبيدو بفرنسا ما بين سنتي 2012 و2016، تتضح هيمنة معارض الفنانين الذكور بنسبة 89% مقابل 11% فقط للعارضات النساء. أما في حقل الآداب؛ فإن نسبة النساء من بين المسؤولين عن إدارة المقاولات الفرنسية المرتبطة بالكتاب والنشر لم تتعد 16 % ما بين سنتي 2014 و2017 (HEC, 49).

يشكل الاعتراف بالمجهود الثقافي للنساء وجهاً آخر من وجوه التراتبية الثقافية؛ بناء على مقاربة النوع. يمكن أن نسوق هنا من الأمثلة جائزة الكونكور (Goncourt) الفرنسية، وجائزة نوبل للآداب العالمية. فمنذ إنشائها سنة 1903 كإحدى أعرق الجوائز الثقافية في فرنسا، لم يكن نصيب النساء من جائزة الكونكور إلا 10.6% (HEC, 50). أما عن جائزة نوبل للآداب، ومند إنشائها سنة 1901؛ فلم تفز بها إلا 16 أديبة مقابل 102 أديب إلى حدود سنة 2021.

في غشت من سنة 2013، حاولت منظمة اليونسكو القيام ببحث ميداني حول علاقة النوع بالمساواة في المجال الثقافي؛ فتوجهت باستمارة علمية في هذا الشأن إلى أعضائها البالغ عددهم 195 بلداً. إلا أنها لم تتلق إلا 31 إجابة؛ أي 16% من مجموع الأعضاء (UNESCO, 2014, 5). وبغض النظر عن هذه النسبة الحبلى بالدلالات من حيث الطابع الثانوي للسؤال؛ فقد وقف التقرير من خلال معطيات ميدانية رسمية عند محورية قضايا النوع في الممارسة الثقافية. ففي مجال الصناعات الإبداعية -على سبيل المثال، وعلى الرغم من الارتفاع الملاحظ في أرقام النساء المسجلات في المعاهد الفنية -تظل المرأة بعيدة عن الوصول إلى مستويات أرفع في سلم هذا المجال (UNESCO, 83).

وإذا كان هذا حال المجتمعات التي تصف نفسها بالحداثية، فلنا أن نتصور حال مجتمعات أخرى مازالت تكرس التمييز الاجتماعي بين الجنسين وتغرق المرأة في الدونية أو ترفض الاعتراف بإمكانات إسهامها في التنمية وفي التغيير المجتمعي. وهي على العموم مجتمعات تبخس الثقافة حقها وتعتبرها ترفاً وأمراً ثانوياً لا يضاهي أهمية أسئلة أخرى من قبيل الشغل والتجارة والتصنيع.

في مقابل هذا الوضع، وعندما تطرح مسألة المساواة بين الجنسين، فإنها غالباً ما تطرح في بعدها المادي والقانوني الصرف من خلال التركيز على قضايا من قبيل الولوج إلى مناصب الشغل أو المساواة في الأجور أو حتى المطالبة بالمناصفة في الحياة السياسية. كما أن منظمات المجتمع المدني راكمت مكاسب مهمة في مجال التمكين (Empowerment) الاقتصادي والسياسي للنساء. إلا أن مجمل هذه المبادرات، الرسمية والجمعوية، تستمر في تجاهل التمكين الثقافي للنساء كأحد أهم مداخل إعادة النظر في المنظور المجتمعي لأدوار النساء والرجال، وإرساء علاقات اجتماعية أكثر توازناً. بهذا المعنى، يشكل اليوم الرهان على الفعل الثقافي تحدياً أساسياً أمام المشتغلين والمشتغلات على قضايا النوع والإنصاف الجندري. كما أن أحد أهم مداخل تفعيله تمر عبر بوابة النظام التعليمي بالنظر إلى ارتباط الحق في الثقافة بالحق في التربية. كل هذه التحديات تطرح اليوم في سياق جديد موسوم بالثورة الرقمية التي تعيد تشكيل الخريطة الثقافية.

3-2 - التراتبية الثقافية على ضوء الفجوة الرقمية

إذا كان من سمة طاغية على بدايات الألفية الثالثة، فهي بكل تأكيد الثورة الرقمية؛ أي هذا الانتقال المتزايد والمتسارع من المادي إلى الافتراضي، وتداعياتها على الممارسات الإنسانية في كل المجالات. وبالتركيز على الجانب الثقافي، فإننا نقف بكل تأكيد أمام مفترق طرق حقيقي في التعاطي مع آليات الثقافة والفن والإبداع. فالإنترنت بصدد إعادة ترتيب المشهد الثقافي وتكريس أزمنة وفضاءات جديدة للفعل الثقافي وللفعالية الإنسانية في عمومها. لقد أكدت العديد من الدراسات الحديثة تسارع انتشار الممارسات الرقمية للثقافة، خصوصاً لدى فئة الشباب (Donnat, 2009).

في شهر يوليو من سنة 2012، أدخلت الأمم المتحدة الحق في الولوج إلى الإنترنت في عداد الحقوق الأساسية. إلا أن هذا المعطى يجب ألا يجعلنا نغفل كون التعاطي الرقمي مع الثقافة هو في حد ذاته حامل لأشكال جديدة من التراتبية.

تطرح التكنولوجيات التواصلية الحديثة تحدي عدالة المعرفة؛ إذ إن الاستخدام الرقمي للثقافة يضعنا أمام ما صار يعرف "بالفجوة الرقمية"، وهي فجوة تتبدى في شكلين أساسيين. الأول ذو طابع كمي يتعلق بالولوج إلى الموارد الثقافية الرقمية. أما الثاني؛ فذو طبيعة كيفية يرتبط بمدى القدرة على التعامل والتفاعل مع هذه الموارد.

إن سؤال الولوجيات (Accessibility) يضعنا أمام أول أشكال التراتبية في الثقافة الرقمية؛ إذ يتأسس على التمييز بين فئتين عريضتين: فئة المرتبطين بالشبكة العنكبوتية من جهة، وفئة غير المرتبطين بها من جهة أخرى. ويحيل هذا السؤال بشكل مباشر على سؤالين آخرين مرتبطين به ومحددين لإمكانات تحليله وتعليله. الأول يتعلق بالعدالة المجالية، وهو الأمر الذي يهمّ الوقوف على كون العديد من المناطق، خصوصاً في القرى والأرياف، يتوفر بعد على الربط بشبكة الإنترنت أو أن الصبيب بها ليس بتلك الجودة التي تسمح بالوصول إلى العديد من الموارد الرقمية، خصوصاً منها المضامين السمعية والبصرية. أما المحدد الثاني؛ فهو العدالة الاجتماعية، وهو ما يحيل على ربط الاشتغال الرقمي بالوضعية المادية للمستفيدين؛ إذ إن الاستفادة من الشبكة العنكبوتية يقتضي التوفر على حد أدنى من الدخل يسمح باقتناء الأجهزة الضرورية وأداء فواتير الاشتراك. في السياق نفسه، صارت العديد من الموارد الثقافية الرقمية مؤدى عنها، وهو الشيء الذي صرنا نسجله في حالة العديد من المكتبات والمجلات الرقمية.

في دراسة صادرة عن الشبكة البحثية "البارومتر العربي"، في سبتمبر من سنة 2020، سجل الباحثون اختلاف إمكانات الولوج إلى الإنترنت باختلاف الفئات المجتمعية؛ إذ إن الفئات الهشة اجتماعياً كالمسنين والنساء، أو الهشة اقتصادياً؛ أي الأقل دخلاً، تبقى هي الفئات الأقل استعمالاً لشبكة الإنترنت. إن كل متغير من هذه المتغيرات قد لا يسمح وحده بفهم مسألة القدرة على الولوج إلى الإنترنت؛ مما يقتضي تبني مقاربة مندمجة تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات ومدى تأثيرها على الولوج من عدمه إلى المحتويات الرقمية. فإذا أخذنا -على سبيل المثال- معطيات دراسة البارومتر العربي حول الولوج إلى الإنترنت بحسب الجنس في البلدان العربية، فإننا سنقف عند تباينات صارخة. ففي بلد كالكويت، تتساوى نسبة استخدام الإنترنت بين النساء والرجال، بنسبة 97% لكل منهما. في حين تعرف هذه النسبة تفاوتاً في بلد كاليمن؛ حيث نسبة الرجال المستعملين للإنترنت تصل إلى 61%، في حين تقف نسبة النساء عند 45%، وهو نفسه ما يمكن تسجيله في حالة تونس؛ حيث تصل نسبة

الذكور المستعملين للإنترنت إلى 73%، بينما لا تتعدى نسبة النساء 44%. وعلى الرغم من محدودية النسبتين معاً في اليمن، فإن تفسيرهما ومقارنتهما مع أرقام الكويت يقتضي العودة -في نظرنا- إلى العامل الاقتصادي؛ أي القدرة الشرائية للمواطنين، والعامل السياسي أيضاً؛ أي الاستقرار الاجتماعي. هذه التفاوتات أكدتها دراسة حديثة بينت أن الفجوة الرقمية بين الرجال والنساء في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط هي الأعلى مقارنة بباقي جهات العالم (Farely & Langendorf, 2021, 2).

ينضاف إلى المحددين سالفي الذكر: المجالي والاقتصادي، محدد آخر ذو حمولة سياسية، تتجلى في لجوء عدد من الدول إلى إجراءات حجب الإنترنت أو حجب مواقع محددة منها؛ بدعوى زعزعتها للاستقرار الداخلي للبلد المعني. ويكفي أن نذكر هنا بحالة دولة تشاد التي حجبت سنة 2018 مواقع التواصل الاجتماعي، واستمر هذا الحجب لمدة 16 شهراً بدعوى محاربة انتشار الأفكار الدينية المتطرفة.

أما المستوى الثاني من الفجوة الرقمية؛ فيتمثل في اختلاف إمكانات الاستفادة والتفاعل مع المعطيات الثقافية الرقمية. وهو ما أطلق عليه باندي Bindé "الفجوة المعرفية" (2005). مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، اتضح للعديد من الباحثين أن الولوج إلى الثقافة الرقمية لا يمكن اختزاله في مجرد التوفر على حاسوب أو هاتف نقال وعلى ربط بشبكة الإنترنت. وهو الأمر الذي جعل بعض الباحثين يطلق مفهوم الفجوة الرقمية من الدرجة الثانية (Glister, 1997; Hargittai, 2002).

وعلى هذا الأساس من الممكن التمييز بين فئة مستعملي الإنترنت المسلحين بالكفايات المعرفية والمفاتيح اللغوية التي تسمح لهم بالولوج إلى أكثر عدد من المواقع الثقافية والاستفادة من مضامينها بلغات مختلفة من جهة، وأولئك الذين لا يملكون هذه الكفايات وتلك المفاتيح من جهة أخرى. يمكن للفئة الأولى أن تتفاعل نقدياً مع المضامين الثقافية، كما يمكن لها تنويع مصادر معلوماتها. أما الفئة الثانية؛ فتظل حبيسة المواقع الصادرة باللغة الأم وفريسة للمعطيات غير المضبوطة وحتى الشائعات. على هذا المستوى، يمكن القول: إن الفجوة الرقمية أكثر اتساعاً بالنظر إلى صعوبة فهم المعطيات الرقمية وتدقيقها، بالإضافة إلى تحديات إمكانات الانفتاح على مصادر مختلفة والإفادة منها. ويرى عدد من الباحثين أن هذه الفجوة المعرفية تعود أساساً إلى اللامساواة في توزيع المؤهلات الرقمية داخل المجتمع (Dimaggio & al., 2004).

في هذا السياق، تبلور خلال تسعينيات القرن الماضي مفهوم "محو الأمية الرقمية" أو Digital Literacy بتعبير بول جلستر Paul Gilster الذي أطلق المفهوم في كتابه الذي يحمل العنوان نفسه (1997، 1). يتعلق الأمر بضرورة التوفر على عدد من الكفايات الرقمية التي تسمح لمستعمل الإنترنت بالعثور على المعلومة وعلى التفاعل معها وتقييمها نقدياً.

من هذا المنطلق، ومع غياب تعميم هذه الكفايات الرقمية وتقاسمها، من السهل أن نفهم كيف أن ذلك لن يؤدي إلى ازدياد اتساع الفجوة الرقمية فقط، إلى أن تصبح هذه الفجوة أيضاً عاملاً مهماً في بروز أشكال جديدة من الإقصاء والهشاشة والتفاوتات الاجتماعية، فضلاً عن كونها عنصراً معززاً لإمكانات الفرد ومقوياً لحظوظه في الولوج إلى سوق الشغل. هذا الأمر زاد من حدة سؤال دمقرطة الولوج إلى الثقافة، بالنظر إلى الرهانات الاجتماعية والاقتصادية التي صارت مرتبطة بهذا الولوج، مع انتقال البشرية إلى ما صار يعرف باقتصاد المعرفة، وهذه الأخيرة صارت رأسمالاً جديداً ربما أكثر أهمية من الرساميل المادية التقليدية.

في النهاية، من الواضح أن تأثير بورديو كان حاسماً؛ من حيث تأسيسه للنظر إلى الممارسة الثقافية كممارسة طبقية وكتعبير عن انتماء اجتماعي؛ إذ يشكل هذا الأخير في سوسيولوجيا بورديو المتغير الأهم ليس في تحديد طبيعة الأذواق والميولات الثقافية والفنية فقط، بل في رسم تراصفات الممارسات الثقافية أيضاً. إلا أن متغيرات جديدة سيتم اعتمادها لتفسير مظاهر التراتبية الثقافية. لم تنسخ هذه البراديغمات تصور بورديو للمسألة، بل كان لها الفضل في نقل سؤال التراتبية الثقافية من إطاره البين-طبقي إلى داخل نفس الطبقة الاجتماعية؛ بناء على متغيرات الجندر والمجال وتفاوتات الولوج إلى العالم الرقمي.

في عمقها إذاً، لا تمثل المقاربات الجديدة تجاوزاً لمنظور بورديو، بقدر ماهي إغناء له وتأكيد جديد من زوايا مختلفة، على أن الفضاء الاجتماعي هو بالضرورة حامل لتراتب أو لتراتبات ثقافية. فالولوج إلى الثقافة واستثمار الممارسات الثقافية هو في النهاية معطى اجتماعي.

لا تحيل التراتبية على مسألة اللامساواة في الولوج إلى الثقافة فقط، بل هي في بعدها العميق تجعل من هذه الوضعية مؤشراً على حالة البنى المجتمعية ومدخلاً لوضع العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تحت المجهر. إن طرح سؤال التوازن

في الولوج إلى الثقافة لا ينفصل عن أسئلة العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية، بل هو أحد أوجهها وأحد مداخل مقاربتها. وعليه؛ فكل إستراتيجية تنموية تغفل الجانب الثقافي تظل منقوصة. من هنا؛ فإن طرح سؤال الممارسات الثقافية هو دعوة لرد الاعتبار للثقافة داخل السياسات العمومية.

إن المسألة لا تتعلق بمجرد تفاوتات كمية يمكن رتقها، بل هي أعمق من ذلك بكثير؛ إذ تحيل من جهة على الفرص والتحديات الجديدة التي صارت تفرض نفسها على الأفراد في نحت مسارات حياتهم. ومن جهة أخرى، فهي تعبر عن مدى قدرة هؤلاء الأفراد على المشاركة في صنع الذات الجماعية والتعبير عن الهوية المجتمعية والمساهمة في نقلها عبر الأجيال. إنها نوعاً ما مسألة وجود.

المراجع

البارومتر العربي. (2020). *الانقسام الرقمي في العالم العربي*. https://www.arabbarometer.org/ar/2020/

عماد، عبد الغني. (2006). *سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والإشكالات... من الحداثة إلى العولمة*. منشورات مركز دراسات الوحدة العربية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2013). *أماكن العيش والفعل الثقافي*. منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمغرب.

Alexander, J. C. (1988). *Durkheimian sociology: cultural studies*. Ed. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1002/1520-6696(199001)26:1<75::AID-JHBS2300260108>3.0.CO;2-O

Bindé, J. (dir.). (2005). *Vers les sociétés du savoir*. Publications de l'UNESCO.

Bourdieu, P. (1966). L'école conservatrice. Les inégalités devant l'école et devant la culture. *Revue française de sociologie*, 7-3, 325-347. https://doi.org/10.2307/3319132

Bourdieu, P. (1979). *La distinction. Critique sociale du jugement*. Les Editions Minuit.

Bourdieu, P., & Passeron, J-C. (1964). *Les Héritiers*. Les éditions Minuit.

Bourdieu, P., & Passeron, J-C. (1970). *La reproduction*. Les éditions Minuit.

Clerc, P. (1964). La famille et l'orientation scolaire au niveau de la sixième. *Revue Population, (4)*, 637-644.

Coulangeon, P. (2004). Classes sociales, pratiques culturelles et styles de vie. *Revue Sociologie et société, 36* (1), 59-85.

Coulangeon, P. (2006). *Sociologie des pratiques culturelles*. La Découverte.

Coulangeon, P. (2021). *Culture de masse et société de classes : Le goût de l'altérité*. Presses Universitaires de France.

Dimaggio, P., Hargittai, E., Celeste, C., & Shafer, S. (2004). Digital inequality: from unequal access to differentiated use. In K. Neckerman, (Ed.). *Social inequality*, 355-400. Russel Sage Foundation. http://www.webuse.org/p/c05.

Donnat, O. (2009). Les pratiques culturelles des français à l'ère numérique. *Revue Culture Etudes*, *5*(5), 1-12.https://www.cairn.info/journal-culture-etudes-2009-5-page-1.htm

Dubois, V. (2012). *La Politique culturelle. Genèse d'une catégorie d'intervention publique*. Belin.

Erickson, B. (1996). Culture, class and connections. *American Journal of Sociology, 102* (1), 217-251. https://www.jstor.org/stable/2782191

Farely, A., & Langendorf, M. (2021). Covid-19 and Internet accessibility in the MENA region. *Occasional Paper Series*, 40. https://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/media/uploads/documents/MEP_211129_OCC%2040%20v4.pdf

Gilster, P. (1997). *Digital literacy*. New York. Wiley Computer Pub.

Hargittai, E. (2002). Second-Level Digital Divide: Differences in People's Online Skills. *First Monday, 7*(4). http://firstmonday.org/issues/issue7_4/hargittai

Haut conseil à l'égalité entre les hommes et les femmes. (2018). *Inégalités entre les femmes et les hommes dans les arts et la culture*. http://bit.ly/2Gi3OGz

Inglis, D., & Hughson, J. (2003). *Confronting culture: Sociological vistas*. Polity Press.

Krœber, A., & Kluckhohn, C. (1952). Culture: A critical review of concepts and definitions. Papers. *Peabody Museum of Archaeology & Ethnology*. Harvard University. *47*(1), 5-25.

Lareau, A., & Weininger, E. (2003). Cultural capital in educational research: A critical assessment. *Theory and Society, 32*, 567–606. https://doi.org/10.1023/B:RYSO.0000004951.04408.b0

Lefebvre, H. (1967). Le droit à la ville. *Revue l'Homme et la société*, 6, 29-35. https://www.persee.fr/doc/homso_0018-4306_1967_num_6_1_1063

Lichtblau, K. (2012). *Der Streit um den Kulturbegriff in der Soziologie* (A. Berlan, Trans;) *Revue franco-allemande de sciences humaines et sociales*, *12*, (Original work published in 2011). DOI :https://doi.org/10.4000/trivium.4360

Mannheim, K. (1932): *Die Gegenwartsaufgaben der soziologie. Ihre Lehrgestalt*. J.C.B. Mohr.

Oakley, K., & O'Brien, D. (2015). *Cultural value and inequality: A Critical literature review*. Report. Arts and Humanities Research Council. http://eprints.whiterose.ac.uk/88558/

Oakly, A. (2016). *Sex, gender and society*. Routledge.

Octobre, S. (dir.). (2010). *Enfance et culture: Transmission, appropriation et représentation*. Ministère de la Culture - DEPS.

Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture. (2014). *Egalité des genres, patrimoine et créativité*. Paris.

http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/gender-equality-heritage-and-creativity-2014-fr.pdf

Peterson, A. R., & Simkus, A. (1992). How musical tastes mark occupational Occupational status groups. In M. Lamont & M. Fournier (dir.). *Cultivating differences. Symbolic boundaries and the making of inequality*, 152-186. University of Chicago Press.

Saliba, J., Dos Santos, J., & Valbot-Spangberg, M. (1967). La consommation culturelle (notes sociologiques). *Revue Liberté, 9* (2), 37-47. URL : https://id.erudit.org/iderudit/29627ac

Sénat français. (2019). *Rapport d'information : Mission d'information sur les nouveaux territoires de la culture*. http://www.senat.fr/rap/r19-210/r19-2101.pdf

Tylor, E. B. (1871). *Primitive culture*. Ed. John Murray. https://doi.org/10.1017/CBO9780511705960

Zolberg, V. (1992). Barrier or leveler? The case of the art museum. In M. Lamont, & M. Fournier (dir.). *Cultivating differences. Symbolic boundaries and the making of inequality*, 187-212. University of Chicago Press.

للاستشهاد

فهمي، نوال. (2024). سوسيولوجيا التراتبية الثقافية: اللامساواة في الولوج إلى الثقافة. *مجلة العلوم الاجتماعية*، *52* (عدد خاص)، 183–202.

To Cite:

Fahmi, N. (2024). Sociology of cultural hierarchy: On inequality in accessing culture. *Journal of the Social Sciences, 52* (Special Issue), 183-202.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Sociology of Cultural Hierarchy: On Inequality in Accessing Culture

Naoual Fahmi

University of Kuwait

Academic Publication Council

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 0253 - 1097

Online ISSN: 3006-2977

Vol. 52 - Special Issue

2024